S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/460
21 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بقراره ١٢٢٥ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩، رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة إجراء أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو في وجودها. وطلب المجلس مني أيضا أن أواصل إبقاءه على علم بصورة منتظمة بالحالة، وأن أقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار تقريرا عن الحالة في أبخازيا بجورجيا. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب ويقدم معلومات عما استجد في الحالة حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير بذل ليفيو بوتا ممثلي الخاص بالتعاون مع ممثل الاتحاد الروسي بوصفه الوسيط ومع ممثلي فريق أصدقاء الأمين العام (الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) جهودا متضافرة للتوصل إلى اتفاق بشأن عودة اللاجئين إلى منطقة غالي بحدودها القديمة وبشأن تدابير الإصلاح الاقتصادي لأبخازيا بجورجيا.

٣ - وفي اجتماع عقد في سوخومي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ناقش ممثلي الخاص مع فلاديسلاف أردزينبا الزعيم الأبخازي شروط عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي. وفهم ممثلي الخاص، أنهما اتفقا شفويا على ثلاث مسائل مثيرة للنزاع وتوقع الشقاق بين الجانبين الجورجي والأبخازي وهي: مدى مشاركة العائدين في أجهزة إنفاذ القانون المحلية في منطقة غالي؛ ودور قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ونشرها؛ وتدابير إعادة الأوضاع الطبيعية إلى نظام الجمارك والحدود على نهر سبو، ومن بينها مسألة المواصلات. واتفقا أيضا على أن يقوم السيد أردزينبا بإعداد بيان رسمي يوجز فيه تلك الاتفاقات، لتقديمه إلى سفراء الدول المشتركة في فريق أصدقاء الأمين العام الذين سيتجهون إلى سوخومي لهذا الغرض. ولكن في الاجتماع المعقود في سوخومي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مع ممثلي الخاص وممثلي الدول المشتركة في فريق أصدقاء الأمين العام، عرض السيد أردزينبا مقترحات مختلفة عن تلك التي فُهم أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأنها مع ممثلي الخاص في وقت سابق من الشهر. وفي بيان مشترك صدر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أعرب فريق أصدقاء الأمين العام عن أسفه لضياع الفرصة لاتخاذ الخطوة الأولى الهامة نحو عملية المفاوضات.

220499 220499 99-11206

٤ - وعقدت في تبليسي في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ الدورة السابعة لمجلس التنسيق بين الجانبين الجورجي والأبخازي برئاسة ممثلي الخاص. ورأس الوفد الجورجي فازها لورد كيباندزي وزير الخارجية، ورأس الوفد الأبخازي سيرجي بغاباش، رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع. وشارك أيضا في الدورة ممثلون للاتحاد الروسي بوصفه الوسيط برئاسة ليونيد دراتشيفسكي نائب وزير الخارجية وممثلين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فضلا عن أعضاء فريق أصدقاء الأمين العام.

٥ - وضم جدول أعمال دورة مجلس التنسيق مسائل متصلة بعدم استئناف الأعمال العدائية بصفة دائمة ومشاكل الأمن واللاجئين والمشردين داخليا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وبعد أن أجرى المجلس مداولات، قرر عقد اجتماع لممثلي الجانبين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في غضون أسبوعين برئاسة كبير المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وذلك لوضع آلية لفريق التحقيقات المشترك؛ وأن يقوم الجانبان بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بوضع وتنفيذ تدابير ملموسة لعدم استئناف الأعمال العدائية ومنع المواجهات وفصل القوات؛ وأن يبحث ممثلو الهياكل العسكرية للجانبين أي معلومات تتوافر لدى أي من الجانبين، ويمكن أن تؤدي إلى تجدد الأعمال العدائية؛ وأن تستمر المفاوضات الثنائية بشأن وضع آلية لعودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي بحدودها القديمة؛ وأن تقدم اللجنتان التابعتان للجانبين تقريرين إلى المجلس في دورته القادمة بشأن حالات المفقودين في العمليات القتالية أثناء النزاع الذي دار في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، أتاحت دورة المجلس الفرصة لإجراء اتصالات ومشاورات مباشرة بين ممثلي الجانبين.

٦ - وكجزء من تدابير بناء الثقة بين الجانبين، المنفذة بتشجيع من ممثلي الخاص، سافر طاقم من العاملين في تليفزيون جورجيا إلى سوخومي وأجرى لقاء مع السيد أردزينبا. وأذيع اللقاء الذي امتد خمسين دقيقة، بلا أي حذف في التليفزيون الجورجي التابع للدولة في ٢٢ شباط/فبراير. ويجري حاليا تنظيم مقابلة مماثلة يجريها صحفيون أبخازيون مع الرئيس شفرنادزه تذاع في تليفزيون أبخازيا. واستمرت أيضا في النمو بعض المشاريع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الجانبين بتيسير، جزئي من زوراب لاكربيا الأمين التنفيذي للجنة التنسيق الثنائية المشتركة للمسائل العملية.

٧ - وفي أعقاب دورة مجلس التنسيق، استمرت جهود الوساطة النشطة بشأن عودة اللاجئين إلى منطقة غالي وشارك فيها، بالإضافة إلى ممثلي الخاص، مسؤولون كبار من الجانبين ومبعوثون للاتحاد الروسي. ونتيجة لهذه الأنشطة، تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن صياغات تتعلق بمسألتين من المسائل الثلاث (انظر الفقرة ٣ أعلاه) التي لا تزال تثير الشقاق بين الجانبين. وقد ظلت المسألة المتعلقة بدور قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ونشرها دون حل.

٨ - وفي ١ آذار/ مارس بدأ الجانب الأبخازي، عن طريق لجنة أنشأها السيد أردزينبا بغرض تنفيذ برنامج لعودة اللاجئين إلى منطقة غالي، تنفيذ هذا البرنامج من جانب واحد، بما فيه تسجيل العائدين.

وبسبب افتقار هذا البرنامج إلى ضمانات تكفل سلامة وأمن العائدين أثارت هذه المبادرة الأحادية الجانب تحفظات عديدة من قبل المجتمع الدولي ومن الجانب الجورجي. ونظرا لأن البرنامج سينفذ في فراغ أمني، ثارت مخاوف أيضا من احتمال أن يتضح أن البرنامج يشكل أرضا خصبة لتصاعد التوترات التي من المحتمل أن تؤدي المعلومات المضللة إلى إشعال نيرانها، على نحو مماثل للأحداث التي وقعت في أيار/ مايو ١٩٩٨.

٩ - واتخذ رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في اجتماع عقدوه في موسكو في ٢ نيسان/أبريل قرارا بشأن مواصلة الجهود لتسوية النزاع في أبخازيا بجورجيا (انظر S/1999/392). ووافق الموقعون على القرار، في جملة أمور، على المبادرة إلى إجراء مشاورات بشأن الطرق التي يمكن أن تشترك فيها دول أخرى من الرابطة جنبا إلى جنب مع الاتحاد الروسي بوحدات عسكرية أو مراقبين عسكريين أو بأي أشكال أخرى ممكنة من أشكال المشاركة في عملية حفظ السلام التي تقوم بها الرابطة في أبخازيا بجورجيا، دون إجراء أي تغيير في قوام القوة البالغ ٣ ٠٠٠ فرد. وقرر المجلس أيضا أن ينتهي الطرفان في غضون شهر واحد من وضع مشروع الاتفاق المتعلق بالسلام وضمانات تجنب الصدامات المسلحة ومشروع البروتوكول المتعلق بعودة اللاجئين إلى منطقة غالي وتدابير إنعاش الاقتصاد وأن يوقعا عليهما. وعلاوة على ذلك، قرر مجلس رابطة الدول المستقلة أن يقر الولاية المنوطة بقوات حفظ السلام التابعة للرابطة حتى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأن يوافق من حيث المبدأ على الاقتراح الداعي إلى مد فترة بقاء قوات حفظ السلام لمدة ٦ أشهر أو إلى أن يطلب أحد طرفي النزاع وقف العمليات، وأن يدخل القرار المتعلق بهذه المسألة حيز النفاذ بعد توقيع الجانبين على مشروعي الوثيقتين المشار إليهما آنفا. ولكن إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق في غضون فترة الشهر المحددة، فيبادر المجلس إلى النظر في مسألة استمرار بقاء قوات حفظ السلام التابعة للرابطة في منطقة النزاع.

١٠ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أوصت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بأن تصبح جورجيا العضو الحادي والأربعين في تلك الهيئة. واشترطت إحدى المتطلبات المرفقة بالتوصية أن تواصل حكومة جورجيا سعيها للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في أبخازيا بجورجيا. وفي ٢٥ آذار/ مارس، وافق المجلس الوزاري لمجلس أوروبا على عضوية جورجيا، ومن المقرر عقد احتفال رسمي بهذه المناسبة في ستراسبورغ في ٢٧ نيسان/أبريل.

ثالثا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١١ - منذ أن قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر S/1999/60) لم تطرأ أي تغييرات على عمليات البعثة. فقد استمر تسيير دوريات محدودة في المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسلح مع كفالة توفير أمن مناسب لأفراد البعثة. وبالرغم من إغلاق قواعد الأفرقة التابعة للبعثة وتضييق نطاق عملياتها، فقد تمكنت البعثة من أن تراقب وتتحقق، بصورة مرضية، من امتثال الجانبين لاتفاق موسكو لوقف إطلاق النار وفصل القوات المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ (انظر الوثيقة S/1994/583، المرفق الأول) وبروتوكول غاغرا المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ (انظر الوثيقة S/1998/497،

الفقرة ٤). وعملا بالمقررات التي اتخذها مجلس التنسيق في دورتيه السادسة والسابعة بشأن فصل القوات على امتداد خط وقف إطلاق النار، فقد يسرت البعثة عقد اجتماعات بين القادة المحليين وترصد التقدم المحرز على أرض الواقع.

١٢ - أما مسألة إنشاء فريق تحقيقات مشترك ليكون بمثابة آلية للتحقيق في انتهاكات اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، عملا بالمقرر الذي اتخذه مجلس التنسيق في دورته الخامسة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، فإنها لا تزال قيد التفاوض. وقام الخبراء القانونيون التابعون للبعثة بوضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن طرائق عمل فريق التحقيقات المشترك ووزع المشروع على الجانبين وعلى قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ولم يتسن عقد اجتماع يضم ممثلي الجانبين وبعثة المراقبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة برئاسة كبير المراقبين العسكريين، تنفيذا للمقرر الذي اتخذه مجلس التنسيق في دورته السابعة بالنظر لطلب كلا الجانبين مزيدا من الوقت لدراسة مقترحات البعثة. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة، بمشاركة ممثلين عن الجانبين وعن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، إجراء تحقيقات مشتركة مخصصة بالانتهاكات المزعومة لاتفاق موسكو وبأعمال الإرهاب، ومراقبة تلك التحقيقات. وبينما يمكن اتباع هذا النهج بالنسبة للحوادث التي تقع على امتداد خط وقف إطلاق النار، لا يسمح الطرفان، ولا سيما الجانب الأبخازي بإجراء تحقيقات مشتركة في مناطق أخرى.

١٣ - ويستمر العمل في مشروع إعادة رصف الطرقات وإصلاحها بينما بدأ العمل على إصلاح الطريق الرئيسي (M-27) الممتد بين أوتشامشيرا وقناة غالي. ويجري حاليا إعداد خطط لتوسيع نطاق هذا المشروع ليشمل منطقة غالي السفلى التي لا يزال تسيير الدوريات البرية التابعة للبعثة فيها متوقفا بسبب ازدياد خطر التعرض للألغام. وأعطيت أولوية في هذا الصدد للطريق الممتد على خط وقف إطلاق النار من أجل إتاحة إمكانية التحقق والرصد في ظروف أمنية أفضل نسبيا. وتدهورت أجزاء من الطريق الرئيسي (M-27) الممتد بين قناة غالي ونهر انجوري والتي رممت في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ وذلك نتيجة أمطار الشتاء ورداءة عمل الترميم، ومن المرجح أن يتطلب ذلك إجراء أعمال ترميم إضافية في المستقبل القريب.

١٤ - وأتاح نشر المركبات الإضافية الـ ١٣ المضادة للقذائف (RG-32 SCOUTS) في شباط/فبراير ١٩٩٩ قدرا أكبر من المرونة لعمليات دوريات البعثة، ولا سيما في منطقة غالي السفلى. وفي نيسان/أبريل، وصلت إلى منطقة البعثة اثنتا عشرة مركبة إضافية من تلك المركبات (RG-32) وستعزز هذه المركبات كذلك القدرات الحالية للبعثة. ويوصي كبير المراقبين العسكريين، استنادا لطبيعة خطر التعرض للألغام في بعض أجزاء المنطقة الأمنية، بأن يظل الاسطول القديم المكون من ١٣ مركبة مضادة للألغام قيد التشغيل ريثما يتسنى نشر المركبات البديلة التي يمكن أن توفر قدرا مماثلا من الحماية. وتم تخصيص مبلغ في تقديرات التكلفة المتعلقة بالفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتغطية تكاليف استبدال المركبات الثلاثة عشر المضادة للألغام التي أوشكت حياتها الصالحة للاستخدام على الانتهاء.

١٥ - ولا تزال الطائرة الهليكوبتر التي خصصت للبعثة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ تقدم دعما أمنيا وتشغيليا أساسيا للبعثة. وحسبما ذكرت في تقريري السابقين (S/1998/1012، الفقرة ٢٧ و S/1999/60، الفقرة ١٧) ستؤدي إضافة طائرة هليكوبتر ثانية إلى تعزيز كفاءة عمليات البعثة وأمنها بشكل كبير. وفي هذا الصدد، خصص أيضا في تقديرات التكلفة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مبلغ لتغطية تكاليف نشر طائرة هليكوبتر ثانية لتعزيز العمليات الجوية للبعثة.

رابعا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

١٦ - لا تزال علاقة العمل بين بعثة المراقبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة علاقة جيدة ويجري الاحتفاظ باتصال وثيق بينهما على جميع الأصعدة. وقد وفرت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة مساعدة في مجال إزالة الألغام وأمنت مرافقة خاصة لدوريات البعثة المكلفة بمسح البنية الأساسية للطرقات في منطقة غالي السفلى. ويجري أيضا عقد اجتماعات منتظمة بينهما لتنسيق العمليات وتقاسم المعلومات. وتعتمد البعثة على قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في تقديم مساعدة أمنية لها في حالات الطوارئ وستواصل تحديد المجالات التي يمكن زيادة تحسين الإجراءات فيها.

١٧ - وتواصل قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أداء ولايتها من خلال نقاط تفتيش ثابتة وتسيير عدد محدود جدا من الدوريات. وشاركت بصورة متزايدة في تنفيذ فصل القوات على امتداد خط وقف إطلاق النار، وشاركت أيضا في التحقيق في حوادث العنف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقلص عدد المرات التي اتخذت فيها المجموعات المسلحة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة هدفا لعملياتها.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

١٨ - رغم أن الحالة العامة في منطقة النزاع لا تزال متوترة وغير مستقرة فقد أصبحت الحالة على امتداد خط وقف إطلاق النار أهدأ نسبيا حيث تضاءل إلى حد كبير عدد الحوادث المشتملة على تبادل إطلاق نيران. إلا أن الأنشطة التي تقوم بها المجموعات المسلحة، ولا سيما في منطقة غالي السفلى لم تتناقص ولا تزال تستهدف المليشيات الأبخازية. وتتزايد كذلك الأنشطة الإجرامية ولا تزال تسود في المنطقة حالة من انعدام الأمن. ويتواصل ارتكاب انتهاكات لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ في شكل فرض قيود

على تنقل دوريات البعثة وتوزيع أسلحة محظورة. ومع تحسن الأحوال الجوية يتزايد عدد المشردين العائدين من مقاطعة غالي لزيارة ديارهم والإقامة فيها مؤقتا.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسلح

١٩ - تركز الاهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير على المبادرة الأبخازية المتخذة من جانب واحد الرامية لتسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي (انظر الفقرة ٨ أعلاه). ولم تلق تلك المبادرة، فيما يبدو، سوى استجابة محدودة من المشردين ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم وجود ضمانات أمنية أو بنية أساسية داعمة. وكنت قد أشرت في تقريري الأخير (S/1999/60، الفقرة ٢٤) إلى عدم ثقة العائدين المحتملين بكفاية الظروف الأمنية السائدة في المقاطعة. ولا يزال هذا التقييم أساسا على حاله دون تغيير. ولم يحرز نجاح يستحق الذكر في مكافحة الأعمال الإجرامية بالرغم مما تبذله السلطات الأبخازية من جهود للتصدي لتلك الحالة. ومع ذلك، فإن عددا محدودا من الناس، وإن كان متزايدا بعض الشيء، يزورون ديارهم بانتظام لفترات قصيرة.

٢٠ - وثمة تطور هام آخر حدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير وهو قطع الطريق الرئيسي (M-27) لفترة طويلة. ففي ١٦ شباط/فبراير، أقامت مجموعة من المشردين يبلغ عددها حوالي ٢٠٠ شخص معسكرا على الجانب الجورجي من جسر أنغوري ومنعت مركبات وأفراد بعثة المراقبين من العبور، في حين سمحت بذلك لأشخاص آخرين. واستمر قطع الطريق لمدة ٢١ يوما، أي لغاية ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، مما تسبب في إثارة مشاكل سوقية وعملياتية خطيرة لبعثة المراقبين، وأثر تأثيرا سلبيا على عملياتها.

٢١ - وظلت الجماعات المسلحة غير النظامية ناشطة، ولا سيما في منطقة غالي السفلى وظلت تستهدف في المقام الأول المليشيات الأبخازية. كما ظل خطر الألغام في منطقة غالي السفلى على حاله، ولا يزال تسيير البعثة لدورياتها البرية في تلك المنطقة موقوفا نتيجة لذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١١ شخصا من المليشيات الأبخازية و ٧ أشخاص من المدنيين من جراء حوادث وقعت في مقاطعة غالي. ومن المعتقد أن استمرار وجود الجماعات المسلحة والإجرامية واستمرار أنشطتها يمثلان العاملين الرئيسيين وراء حالة عدم الاستقرار والتوتر السائدة في منطقة النزاع، ويقتضي الأمر قيام السلطات بجهود جدية لوقفها.

٢٢ - أما الحالة على امتداد خط فصل القوات فقد شهدت تحسنا كبيرا. إذ مارس كلا الجانبين قدرا أكبر من ضبط النفس وتناقص إلى حد كبير عدد عمليات تبادل إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. كما استمر فصل القوات، وإن كان بوتيرة أبطأ مما هو مرغوب فيه. وبالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة المجلس التنسيقي المعقودة في ١١ شباط/فبراير، لم تسحب المواقع الدفاعية التي أقامتها القوات التابعة لوزارة الداخلية الجورجية في منطقة غان ماخوري وأورسانشيا. ويعتبر كبير المراقبين

العسكريين أن فصل القوات على امتداد خط وقف إطلاق النار بشكل كامل وآني يتسم بأهمية بالغة من أجل تقليل خطر تصاعد تلك الحوادث إلى أقل حد ممكن.

٢٣ - ولا تزال بعثة المراقبين تلاحظ وجود أسلحة محظورة في المنطقة الأمنية؛ لكن كمية ونوعية تلك الأسلحة لا تبعث على القلق البالغ. وبالرغم من أن بعثة المراقبين تبلغ الجانبين بملاحظاتها تلك وتسجل احتجاجاتها عليها إلا أن رد الجانبين لا يزال غير كاف.

٢٤ - ولا تزال الحالة العامة في قطاع زغديدي هادئة لكنها غير مستقرة؛ إذ لوحظ زيادة حدة التوتر خلال فترة قطع الطريق الرئيسي (M-27).

جيم - وادي كودوري

٢٥ - لا يزال الوصول إلى الجزء الأعلى من وادي كودوري عن طريق البر مستحيلا بسبب تدمير الجسر على الطريق الممتد من سوخومي ونتيجة لإغلاق الممر الجبلي على الطريق الممتد من زوغديدي وذلك بسبب طقس الشتاء. ولم يحرز أي تقدم نحو إقناع السلطات بإصلاح الجسر لتمكين الدوريات البرية من الوصول إلى الوادي بأكمله. ولذلك فقد استخدمت طائرة الهليكوبتر للقيام بدوريات في الجزء الأعلى من الوادي الذي تسيطر عليه جورجيا، في حين تم البدء بتسيير دوريات برية إلى داخل الجزء الأبخازي. ولا تزال الحالة في المنطقة هادئة؛ بيد أن الجانب الأبخازي اتهم الجانب الجورجي مرات عديدة ببناء قدرات عسكرية في وادي كودوري. وفي الفترة الأخيرة، رفضت السلطات الجورجية لأول مرة أن تسمح بالقيام بدوريات في المنطقة بطائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة. وقد أحدث هذا شعورا بالقلق، وقدم احتجاج بشأنه. وتزمع البعثة أن تزيد من تواتر دورياتها بطائرة الهليكوبتر لرصد الحالة عن كثب، ومن المتوقع أن تحترم حرية تنقلها. ولا تزال قاعدة الأفرقة في أجارا في الجزء الأعلى من وادي كودوري مغلقة.

سادسا - الترتيبات الأمنية

٢٦ - لا يزال أمن أفراد البعثة وسلامتهم يحظيان بأعلى قدر من الأولوية والاعتبار. ولم يقع أي حادث موجه ضد أفراد البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض. بيد أن معدلات ارتكاب الجرائم العامة تتعاظم نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية في أبخازيا، بجورجيا. وقد وقعت حوادث سرقة لممتلكات البعثة، معظمها في سوخومي في الأماكن التي تتولى حراستها السلطات الأبخازية. وهذه ظاهرة تثير الانزعاج، والبعثة تسعى إلى تحسين الترتيبات الأمنية. وقد كان من شأن الهدوء النسبي على طول خط وقف إطلاق النار وما أحرز من تقدم في مجال الفصل بين القوات أن قللا من احتمال وقوع دوريات البعثة تحت وابل النيران المتبادلة بين الجانبين.

٢٧ - ولا تزال الترتيبات الأمنية الموجزة في تقريري الأخير (S/1999/60، الفقرة ٣٠) قائمة في مقر البعثة ومنشآتها. وقد أدى جلب ضباط أمن مدنيين دوليين مزودين بأسلحة خفيفة وحراس محليين إضافيين إلى تعزيز الترتيبات الأمنية الداخلية القائمة. ونتيجة لتحسن المناخ العام، فقد تركت مسألة التخفيف التدريجي لبعض القيود الأمنية القائمة حاليا والمتصلة بالمسائل الأقل خطورة لتقديرات كبير المراقبين العسكريين.

٢٨ - ولا تزال البعثة تعتمد على الهياكل المحلية للإدارة وإنفاذ القانون فيما يتعلق بأمن وسلامة أفرادها وممتلكاتها. وقد كان الجانبان حريصين على الوفاء بالتزاماتهما وقدما التعاون الضروري. ولا يزال الاتصال بهما مستمرا من أجل تحسين تجاوبهما وإجراء تحقيقات وافية في الحوادث التي تمس أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها. بيد أن من الأمور التي لا تزال تبعث على القلق البالغ أن التحقيق الذي تقوم به السلطات الأبخازية في حادثة الحافلة التي وقعت في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لم يكتمل بعد.

٢٩ - إن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تعي مسؤولياتها فيما يتعلق بتقديم المساعدة لتوفير الأمن والحماية للبعثة بموجب اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، وسوف يستمر بذل الجهود لزيادة تبسيط أساليب تقديم هذه المساعدة.

سابعا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٣٠ - لا تزال الحالة الإنسانية في أبخازيا، بجورجيا قاتمة. ولا تزال المساعدات الإنسانية تقدم إلى العديد من المدنيين المستضعفين إلى أبعد حد من خلال البرامج المستمرة للجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة مكافحة الجوع، ومنظمة أطباء بلا حدود - فرنسا، واللجنة المعنية بالإغاثة التابعة للمنهجيين المتحدين.

٣١ - وقد استمرت أيضا أنشطة إزالة الألغام تحت قيادة منظمة هالو. علاوة على ذلك، حصلت منظمة هالو على إذن بإنشاء مركز أبخازيا لعمليات الألغام. وينتظر أن يجمع هذا المركز معلومات عن الألغام والذخائر التي لم تنفجر، وأن يتولى القيام بأنشطة تدريب في مجال إزالة الألغام ووضع علامات على حقول الألغام والتوعية بالألغام في أبخازيا. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية برنامجا جديدا للتوعية بالألغام من شأنه أن يكمل أنشطة منظمتها هالو. وفي كانون الثاني/يناير قدم للأطفال في سوخومي أول عرض من هذا القبيل.

٣٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الموظفون الميدانيون التابعون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنشطتهم المتعلقة برصد توفير الحماية في أجزاء من مقاطعة غالي في الحالات التي تسمح فيها الظروف الأمنية بالوصول إلى هذه المناطق. وشملت هذه الأنشطة مراقبة وتقييم تنقلات اللاجئين والمشردين داخليا عبر خط فصل القوات. وقد عاد، منذ ١ آذار/ مارس، وهو تاريخ بدء المبادرة الأبخازية الأحادية الجانب لعودة اللاجئين إلى مقاطعة غالي، عدد من الأشخاص المشردين الذين قدموا في

الأساس إلى بلدة غالي وبعض المناطق في الجزء الأعلى من المقاطعة. ومن المتوقع أن تجلب بداية الموسم الزراعي مزيدا من العائدين إلى غالي السفلى، وبوجه خاص إلى المناطق التي يكون فيها وجود المليشيات الأبخازية محدودا.

٣٣ - وفي أجزاء أخرى من غربي جورجيا أكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركائها في التنفيذ ومع السلطات المحلية، عمليات إصلاح ملاجئ الطوارئ ومشاريع إصلاح المدارس. وقد كان من شأن هذه المساعدة المقدمة في الوقت المناسب، إلى جانب مشاريع موازية لها نُفِّذت في قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية، أن أسهمت في تحسين الأحوال المعيشية الأساسية في المراكز المجتمعية بالنسبة لغالبية المشردين داخليا، أولئك الذين فروا من مقاطعة غالي أثناء أحداث أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣٤ - ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رصد الحالة الإنسانية بوجه عام في أبخازيا وفي بقية مناطق غربي جورجيا. ولا يزال هذا المكتب يصر على وجوب تمتع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بحرية كاملة في التنقل. غير أن هذا الأمر لم يتحقق بعد في مقاطعة غالي وخاصة خارج بلدة غالي حيث يتعرض العاملون في مجال المساعدة الإنسانية للخطر من جراء سوء الأحوال الأمنية.

٣٥ - وقد تولت الرئيسة الجديدة لمكتب حقوق الإنسان في أبخازيا، بجورجيا مهام عملها في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩. ويقوم هذا المكتب برصد حالة حقوق الإنسان من خلال النظر في شكاوى الأفراد، وتسيير دوريات أسبوعية منتظمة بمساعدة البعثة في منطقة غالي. وبدأ المكتب وضع مشاريع صغيرة في ميدان تدريب طلبة المدارس وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان. وترجع مسؤولية تقويض الأحوال الأمنية، وخاصة في منطقة غالي، علاوة على ازدياد حدة الفقر بين السكان ككل، إلى حالات عديدة انتهكت فيها حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة وحق الأفراد في الحرية والأمن، والحق في الملكية.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٦ - استمرت الحالة في أبخازيا في التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وصف السيد آردزينبا الحالة الاقتصادية في الخطاب السنوي الذي أدلى به أمام برلمان الأمر الواقع في ٤ آذار/ مارس بأنها "خطيرة للغاية". فما زال الإنتاج محدودا للغاية، وحتى الهياكل الأساسية التي لم تدمرها الحرب قد تدهورت على نحو خطير. وغادر معظم الشباب ذوي القدرات والمهارات أبخازيا بحثا عن فرص العمل أو التعليم في مكان آخر؛ أما من بقوا فيتزايد بينهم تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم، وفرصهم قليلة في الحصول على أعمال أو كسب رواتب.

٣٧ - ولا يزال الاضطراب في الأسواق المالية الدولية، وبخاصة في الاتحاد الروسي، يحدث تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية في جورجيا. كما أن هناك أثرا سلبيا على أداء الاقتصاد الوطني للتوقف شبه التام

لصادرات جورجيا إلى الاتحاد الروسي، التي تمثل حوالي ٣٠ في المائة من صادرات البلد. ومع ذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا يتراوح بين ٣ إلى ٤ في المائة خلال العام الماضي.

تاسعا - ملاحظات

٣٨ - إن عدم التوصل إلى اتفاق في كانون الثاني/يناير بشأن شروط عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي وتدابير الإنعاش الاقتصادي في أبخازيا، جورجيا، كان معناه ضياع فرصة قيّمة للمضي خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام. وكما أشرت في تقريري الأخير (S/1999/60، الفقرة ٤٤)، فإن عودة اللاجئين والمشردين هي أولوية إنسانية، ولا يمكن انتزاع حقهم في العودة إلى ديارهم في ظروف من الأمن التام. ولقد مضى وقت المساومة على الصيغ. والمطلوب هو أن يبدي كل من الجانبين الإرادة السياسية اللازمة لإبرام اتفاق يتيح للمجتمع الدولي المشاركة في هذا الجهد. وريثما يتم التوصل إلى ذلك الاتفاق، ينبغي أن تستمر الاتصالات الثنائية المباشرة بين الطرفين، ليس على مستوى مجلس التنسيق فحسب، وإنما أيضا في مجالي المشاريع الاقتصادية وتدابير بناء الثقة.

٣٩ - وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، بذل أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا العسكريون والسياسيون كل جهدهم للحفاظ على تخفيف حدة التوتر في نطاق مسؤولية البعثة نتيجة الاجتماع الذي عقد في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في غالي (انظر S/1999/60، الفقرتان ٢٥ و ٢٧) بل وتحسين الحالة قليلا. ومرة أخرى لم تقع أية حوادث تستهدف أفراد البعثة. ومع ذلك ما زالت الحالة، بسبب استمرار خطر الألغام والأنشطة الإجرامية والإرهابية، لا تسمح برفع القيود المفروضة في شباط/فبراير ١٩٩٨ على عمليات البعثة، وإعادة فتح بعض قواعد الأفرقة أو كلها.

٤٠ - ولئن كان بإمكان البعثة القيام، في حدود القيود الحالية على عملها، برصد كاف لامتثال الجانبين لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، لا يمكنها "المساهمة، من خلال وجودها في المنطقة، في تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين والمشردين عودة آمنة ومنظمة" (القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، الفقرة ٦ (ط)) إلا بشكل محدود جدا. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من تحسن الحالة الأمنية، على أساس تدابير ملموسة يتخذها الجانبان، قبل أن تستطيع البعثة العودة إلى نمط عملها السابق لشباط/فبراير ١٩٩٨، وتزيد بهذه الطريقة وجودها في جميع أنحاء المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها. وعندئذ فقط سيمكن للبعثة أن تنفذ بالكامل الولاية التي عهد بها مجلس الأمن إليها.

٤١ - وبالإضافة إلى تدابير تثبيت استقرار البيئة الأمنية، هناك إجراءان محددان يمكن أن يساعدا بدرجة كبيرة عندما يتخذهما الجانبان على تحسين الحالة على أرض الواقع - وهما الفصل التام للقوات عن خط وقف إطلاق النار وإنشاء آلية تحقيق مشتركة. وقد أدى انسحاب القوات من بعض المناطق على طول خط وقف إطلاق النار، بما في ذلك جيب خورشا الحساس، إلى تخفيف حدة التوترات بشكل ملحوظ. وعلى الجانبين أن يتابعا هذا التطور بمزيد من التصميم حتى يمكن سحب جميع المواقع المتبقية وإكمال الفصل

بين القوات، وفق ما اتفق عليه في بروتوكول غاغرا المؤرخ أيار/ مايو ١٩٩٨. والبعثة على أهبة الاستعداد للمساعدة على تحقيق هذا الغرض.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، ليس من شأن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن آلية مشتركة للتحقيق في انتهاكات اتفاق موسكو وغير ذلك من حوادث العنف تعزيز قدر أكبر من الثقة المتبادلة بين الجانبين وقدر أكبر من الاحترام لتعهداتهما المتبادلة فحسب، وإنما أيضا تثبيط أعمال العنف ومن ثم تحسين البيئة الأمنية العامة.

٤٣ - إن التوترات المرتبطة بالانتخابات القادمة في إبخازيا، جورجيا، إلى جانب المصاعب الاقتصادية المستمرة، توجد بيئة يمكن فيها بسهولة أن تؤدي الأعمال الاستفزازية على طول خط الفصل بين القوات إلى زعزعة استقرار أكثر شمولا. ولهذا من الضروري أن يمارس الجانبان قدرا كبيرا من ضبط النفس في ردهما على أية حوادث تنشأ على أرض الواقع. كما ينبغي أيضا أن يتخذا خطوات ملموسة لتحسين تعاونهما في مجال الأمن.

٤٤ - وأود أن أشكر مرة أخرى ممثلي الخاص، وكبير المراقبين العسكريين وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا نساء ورجالا لتفانيهم ومثابرتهم في الاضطلاع، في ظروف صعبة وأحيانا خطرة، بالولاية التي أناطها بهم مجلس الأمن.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
حتى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٦
ألبانيا	١
ألمانيا	١٠
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
باكستان	٧
بنغلاديش	٨
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٤
جمهورية كوريا	٣
الدانمرك	٥
السويد	٥
سويسرا	٤
فرنسا	٥
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧
النمسا	٤
هنغاريا	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٤
المجموع	١٠٢

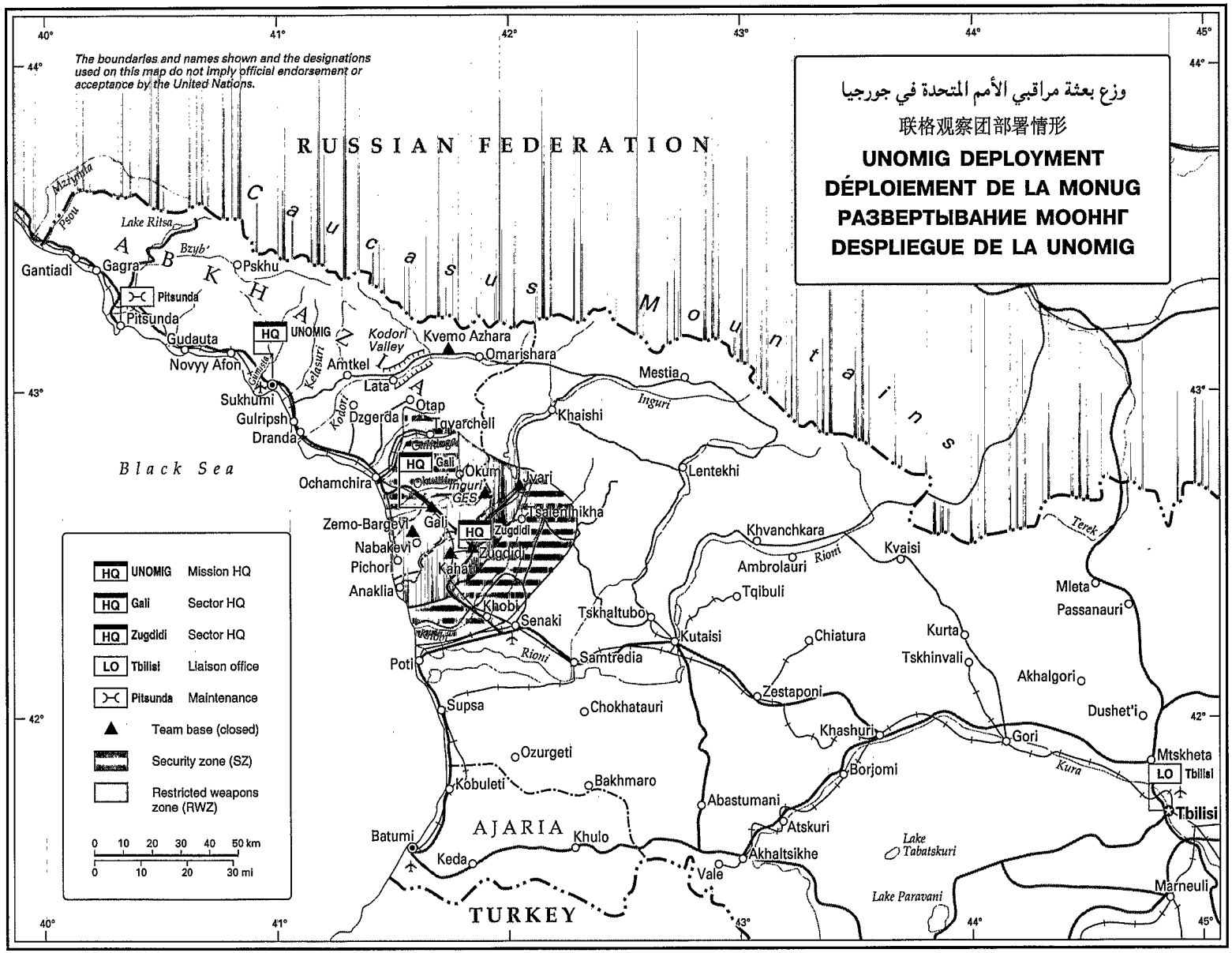

Map No. 3837 Rev. 20 UNITED NATIONS
April 1999

Department of Public Information
Cartographic Section